# إمكانيات ووسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية

د. محمد سلطان ابو علي

## أولا : مقدمة

اتخذت الدول العربية في سعيها نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية عدة قرارات وعقدت العديد من الاتفاقات مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، والسوق العربية المشتركة ... الخ. ولكن نتيجة للطموح الزائد بقيت معظم هذه الاتفاقيات حبرا على ورق الى حد بعيد . وقد دفع هذا البعض (١) الى المناداة بضرورة التركيز على عدد محدود من المشاريع يتم التعاون فيها بصيغ معينة تزيد مع الزمن .

الا ان مثل هذه الدعوى ـ على ما لها من فوائد ـ فانها تنبع من خيبة الامل فيما حققه التعاون الاقتصادي العربي على صعيد الواقع (٢) . وقد يكون هذا الاتجاه عشوائيا ان لم يكن هناك تخطيط مسبق لهذه المشاريع تتضح فيه الصورة التي يجب ان يصل اليها الاقتصاد العربي في المدى الطويل . وهذا ما تداركته المؤتمرات العربية مؤخرا ودعت الى ضرورة تنسيق خططها قبل تحرير تجارتها ـ او بمعنى ادق ـ للاسراع في تحقيق هذا التحرير . ولا شك ان تنسيق الخطط الصناعية العربية بشكل جانبا حيويا نحو زيادة التكامل الاقتصادي العربي .

ولعل ما يسهل هذا التنسيق ان درجة التصنيع بالبلاد العربية ( باستثناءات طفيفة ) ما زالت في مرحلة اولية بحيث تسهل عملية التنسيق (٣) دون الاصطدام الكبير بتعارض

---

★ د. محمد سلطان ابو علي ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ، استاذ منتدب للتدريس في جامعة الكويت .

(١) يعبر عن هذا الاتجاه بطريقة واضحة د. محمد دياب بقوله « انا احبذ البدء بانشاء وتنسيق اعمال عشرة وحدات انتاجية ونيف كل سنة ، فتتراكم اعدادها على مر السنين فتصبح العمود الفقري لصناعة اقليمية في البلاد العربية» ص ١٤ وذلك في مقال بعنوان « التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق » في يوم التعاون الاقتصادي العربي ، ٢٣ مارس ١٩٧٢ ، الجمعية الاقتصادية الكويتية .

(٢) يعيب العمل العربي بصفة عامة ـ ومجال التعاون الاقتصادي لا يشكل استثناء من هذا ـ انه يتطلع الى عمل كبير دفعة واحدة دون ان يمر بمراحل النمو الطبيعية من الصغر الى النضوج . ولذلك يصعب تنفيذه عملا مما يتولد عنه مثل هذا الشعور . لعرض متزن لهذه النقطة انظر :

Arnold Hottinger, «The Depth of Arab Radicalism», **Foreign Affairs**, Vol. 51, No. 3 (April 1973) pp. 491-504.

(٣) يؤكد البعض على هذا الجانب على انه من معوقات التعاون العربي على اساس ان الهياكل الاقتصادية العربية متشابهة ( اي متنافسة )وليست متكاملة . راجع على سبيل المثال برهان الدجاني «الـ تعاون الاقتصادي العربي : الجوانب العملية والتاريخية » في يوم التعاون الاقتصادي العربي ، السابق الاشارة اليه . ولكن هذه النظرة ساكنة تركز على الواقع الحاضر في حين ان وجهة النظر الواجبة هي ما يمكن ان يتحقق في المستقبل في ضوء الاجراءات السلمية . راجع في هذا المقام

R.F. Mikesell, «The Theory of Common Markets as Applied to Regional Arrangements Among Developing Countries, in R. Harrod, Assisted by D. Hague, ed., **International Trade Theory in Developing World**, St. Martin, 1968.

مصالح مؤسسات قائمة فعلا ، هذا بشرط توافر حسن النية والرغبة الاكيدة في تحقيق هذا التكامل · بل ان هذا التنسيق ضروري حتى لو اتبع منهج التعاون في عشرة وحدات انتاجية كل سنة نظرا لادراج هذه المشاريع في خطة احدى الدول ومن ثم ضرورة اجراء التعديلات اللازمة لتحقيق المنطقية والكفاءة في هذه الخطة ·

ان وضع خطة صناعية لدولة ما يعتمد على الاهداف المختارة والوسائل الكفيلة بتحقيقها · وتتوقف الاهداف الموضوعة على الامكانيات المتاحة والا اصبحت الخطة دربا من دروب الخيال او امالا يصعب تحقيقها · ومن الطبيعي ان تتغير الخطة اذا تغيرت الامكانيات المتاحة للدولة ·

ومن المعروف ان ظروف الدول العربية وامكانياتها تتباين تباينا شديدا فيما بينها · فيعاني بعضها من نقص في العملات الصعبة وعجز في موازين مدفوعاتها (الاردن ومصر مثلا) والبعض الآخر به فائض كبير ( مثال الكويت وليبيا ) · وبعض الدول به خفة سكانية في حين ان البعض الآخر يعاني من ضغط سكاني · وتشترك جميع البلاد العربية في ضآلة القطاع الصناعي ولكن بدرجات متفاوتة · وبينما يتوافر لبعضها امكانيات تمويل اضافية فقد لا تتوافر فيها سوقا محلية كافية لاستيعاب انتاج المصانع كبيرة الحجم · كذلك فانها تختلف فيما بينها في النظم الاقتصادية والاجتماعية (٤) ·

ومن ناحية أخرى ، تتسم المشاريع الصناعية الحديثة بكبر عملياتها نتيجة لانخفاض التكاليف مما يؤدي الىزيادة قدرتها على التنافس في الاسواق العالمية · ولا تستطيع كل دولة عربية بمفردها استيعاب منتجات هذه المشاريع الكبيرة عند تشغيلها بكامل طاقاتها · واذا لم تعمل هذه المشاريع بطاقتها الاقتصادية القصوى فقد تكون اكثر تكلفة من المشاريع الصغيرة لذلك يصبح من الضروري في ضوء التقدم التكنولوجي الحديث ، واختلاف امكانيات الدول العربية . تنسيق خططها الصناعية بما يحقق نفعا اكبر مما كانت ستحققه كل منها بمفردها · وهذا احد الاسباب التي دعت الامم المتحدة الى المناداة بضرورة التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الدول النامية كاحدى وسائل تحقيق اهداف عقد التنمية الثاني(٥) · والسؤال الذي يواجهنا الآن هو . ما هي امكانية التنسيق ؟ وما هي وسائله ؟ وقبل ذلك نعرض بايجاز للسمات الاساسية للصناعةالعربية ومختصر لبعض خططها الصناعية ·

## ثانيا ـ الصناعة والخطط الصناعية في بعض الدول العربية :

تتميز الصناعات في البلاد العربية ـ باستثناء واحد او اثنين على الاكثر ـ بأنها من الحجم الصغير · ولقد استقر العرف على تعريف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم اكثر من خمسة عمال واقل من خمسين وتتصف بقلة استخدام المعدات الرأسمالية ، وانخفاض مستوى الادارة والفن التكنولوجي ، واستخدام آلات على درجة منخفضة من الكفاءة (٦) ·

ومن المشاكل التي يعانيها القطاع الصناعي في البلاد العربية عموما ما يلي :

أ ـ نقص المنظمين ·

ب ـ ضيق حجم السوق المحلية ·

جـ ـ نقص رؤوس الاموال ·

د ـ نقص الايدي العاملة الماهرة والخبرات الادارية الكفء ·

هـ ـ عدم ملاءمة المؤسسات القائمة على تنفيذ وتشغيل المشاريع الصناعية ·

و ـ نقص الدراسات الفنية الدقيقة للمشاريع الصناعية ·

---

(٤) يغالي البعض في ابراز اهمية هذا العنصر في اعاقة التعاون الاقتصادي العربي · ولكن لا اعتقد ان هذا العنصر اصبح حيويا في الوقت الحاضروخاصة بعد التقارب المتزايد بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي · ومن الناحية الاخرى فان الخطر المتزايد الذي يهدد الدول العربية وهو نمو اسرائيل يجب ان يدفعها الى زيادة ترابطها بغض النظر عما يكون بينها من اختلاف ·

(٥) انظر : United Nations, **Yearbook 1970**, New York.

(٦) راجع في هذا الصدد United Nations, **Small Scale Industries in Arab Countries of the Middle East**, New York, 1970

ر ـ ضعف التنبؤات التسويقية في الخـــارج وبصفة عامة عجز جهاز التسويق (٧) ٠

وبتقصي الخطط المعلنة لعدد من البلـــدان العربية نجد ان هناك عددا من المشاريع الصناعية التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

**جدول رقم ١**

**عدد المشاريع المخططة في قطاع الصناعة ٠**

| الصناعة | الدولة وفترة الخطة | الجزائر ٧٠ ـ ٧٣ | العـــراق ٧٠ ـ ٧٤ | المغـرب ٦٨ ـ ٧٢ | السودان ٧٠ ـ ٧٤ | سوريـا ٧١ ـ ٧٥ | تـونس ٦٨ ـ ٧٢ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | | ١٠ | ١ | ٣ | ٥ | ٣٠ | غ٠م | ٤٩ |
| المشروبات | | — | — | — | — | ١ | — | ١ |
| الدخان | | — | — | — | — | ٢ | — | ٢ |
| المنسوجات | | ٢ | ٢ | غ٠م | ٣ | ٧ | غ٠م | ١٤ |
| الاخشاب ومنتجاتها | | — | — | — | ١ | ١ | غ٠م | ٢ |
| الورق ومنتجاته | | غ٠م | — | غ٠م | ١ | — | ٢ | ٣ |
| منتجات الجلود | | ٢ | — | — | ٤ | ٢ | — | ٨ |
| المطاط ومنتجاته | | — | — | — | — | ٢ | — | ٢ |
| الكيماويات والبترو كيماوية | | ٥ | ٦ | غ٠م | ١ | ٨ | غ٠م | ٢٠ |
| معادن غير فلزية | | ٣ | ١ | غ٠م | ٢ | ٧ | غ٠م | ١٣ |
| معادن اساسية | | — | — | — | ٢ | ١ | — | ٣ |
| الات ومعدات | | — | — | — | ١ | ٣ | — | ٤ |
| معدات كهربائية | | — | — | — | — | ٢ | — | ٢ |
| خطوط تجميع | | — | ١ | — | — | ٣ | — | ٤ |
| المجموع | | ٢٢ | ١١ | ٣ | ٣٠ | ٦٩ | ٢ | ١٢٧ |

المصدر : مركز التنمية الصناعيةللدول العربية ، **ملخـــص الخطـــطالصناعية في دول عربية** (بالانجليزية) ١٩٧١ ٠

(٧) وردت هذه المشاكل في التقرير التالي : Industrial Development Centre for Arab States, **Summaries of Industrial Development Plans of Six Arab Countries,** 1971

ويتضح ان الجدول السابق لا يعرض لخطط جميع البلاد العربية . كما انه لا يغطي كل المشاريع الصناعية في بعض البلدان المذكورة نتيجة لعدم توافر البيانات ، وكذلك فانه يعطي عدد المشاريع دون ذكر مدى الاختلاف في حجم طاقاتها الانتاجية مما يتعذر معه المقارنة السليمة . وبالرغم من هذه التحفظات فان هذا الجدول يظهر ان ٥٠ ٪ من المشاريع المذكورة ستقام في سوريا . وحيثما يكون عدد المشروعات كبيرا في احد النشاطات (المواد الغذائية مثلا ٤٩ مشروعا) نجد انها تتوزع على جميع الدول التي اجري الحصر لها . ويظهر هذا ايضا في المنسوجات ١٤ مشروعا ، والكيماويات ( ٢٠ مشروعا ) ، وكذلك المعادن غير الفلزية ١٣ مشروعا . وهذا يشير الى احد امرين : الاول اما ان حجم هذه المشاريع صغير وبالتالي فان كفاءته ستكون منخفضة . والثاني ان يكون الحجم كبيرا ولكن نتيجة لضيق حجم السوق وعدم التنسيق بين البلاد العربية ـ او لاية اسباب اخرى ـ فانها سوف لا تعمل بكامل طاقتها مما يرفع من تكاليف انتاجها ويبذر الموارد المتاحة للدولة .

لذلك اتخذ المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية الذي عقد بالكويت عام ١٩٧١ قرارا بدراسة امكانية اقامة مشروعات مشتركة في مجال مجموعة من فروع الصناعة اهمها : الحديد والصلب ، صناعة البتروكيماويات والالياف التركيبية ، صناعة الاسمدة الكيماوية ، معدات الغزل والنسيج ، وصناعة الورق وعجينة الورق، وصناعة الحرير الصناعي ، وصناعة الجرارات والمكائن الزراعية ، والات ومواد البناء ، والصناعات الكهربائية وصناعة الدواء . ولقد قام مركز التنمية الصناعية باجراء بعض الدراسات الفنية والاقتصادية اثمرت عن اقتراح المشروعات التالية :

**جدول رقم ٢**
**مشروعات البتروكيماويات والالياف التركيبية المقترحة ومقرها**

| البيان | المدينة او الدولة | | | | | | | الوحدة الف طن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكويت بديل(١) | الكويت بديل (٢) | البصرة | بغداد | سوريا | الاسكندرية | القاهرة | ليبيا | الجزائر |
| ايثيلين للتصدير | | | | | ٤٥ | | | ١٠٠ | ٥٠ |
| بولي ايثيلين منخفض الكثافة | ٤٥ | ٤٥ | | | | | | | ٤٨ |
| بولي ايثيلين عالي الكثافة | ٤٠ | ٤٠ | | | | | | | |
| بولي فينيل كلوريد | | | ٨٠ | | ٤٠ | | | | |
| بولي سيترين | | | | | | | | | ٣٥ |
| بولي بروبلين | | | | | ٢٢ | | | | |
| مطاط سيترين | | | | | | | | ٢٠ | |
| بيوتادين | | | | | ٣٠ | | | | |
| الياف بولي استر | | | | | | | ٢٠ | | ٢٠ |
| الياف اكريليك | | | | ١٥ | ٢٥ | | | | |
| دوديسيل بنزين | ٢٥ | ٢٥ | | | | | | | |
| بيوتاديين | ٥ | ١٠ | | | | | | | |
| اكريلونا تيرايل | ٥ر٨ | ٥ر١٤ | | | | | | | |
| ثنائي كلوريد الايثين | | | ١٩٥ | | | | | | |
| مذيبات مكلورة | | | ٢٠ | | | | | | |
| ملدنات | | | | | | ٤٠ | | | |
| بنزين | | | | | ٥ر٦ | | | | |
| تولوين | | | | | ٥ر٣٣ | | ٥ر٣٣ | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بارازايلين | | | | ٣٠ | | | | |
| ارتوزايلين | | | | ١٩ | | | | |
| عطريات اخرى | | | | ٤ | | ٤ | | |
| غاز طبيعي | | ٢ر١ (بليون م٣) | | | | | | |
| بيوتان / بيوتين | | ٣١٠ | | | | | | |
| بروبان مسال | | ١٥٠ | | | | | | |
| صودا كاوية | | | ٢٤٠ | | | | | ٦٦ |
| فائض بنزين للوقود | ٣٠ | ١٤١ | | | ٨٠ | | ١٥ | |
| هيبو كلوريد صوديوم | | | ٥ | | | | | |
| التكاليف الاستثمارية ( مليون دولار ) | ١٥٩ | ٣٤٥ | ١٥٦ | ٢٢ ٥٦ | ١٦٠ | ١٧٦ | ٧٧ | ١١٠ ، |

(١) استثمارات وحدة الياف البولي استر فقط ٠
المصدر : ذات المرجع للجدول التالي:

## جدول رقم ٣

## مشروعات صناعة معدات الغـزل والنسيج

| المشروع المقترح | بيان الانتاج | التكاليف الرأسمالية مليون دولار | الموقع المقترح |
|---|---|---|---|
| ١ ـ وحدة انتـاج الات ومعدات الاستحداث | ماكينات السحب ٢٢٠ ماكنة/سنة<br>ماكينات الغزل ٧٥٠ ماكنـة/سنة ( ٣٠٠ر٠٠٠ مغزل )<br>ماكينات الزوي ١٧٥ ماكنة/سنة ( ٦٠ر٠٠٠ مغزل )<br>انوال النسيج الاتوماتيكية ٢٠٠٠ نول<br>معدات الاستحداث ٢٥٠٠٠٠مغزل | | جمهورية مصر العربية ٢٧ |
| ـ ـ ورش انتاج بعض قطـــع معدات الغزل والنسيج | ـ لانتاج كارات الشد ، ودبـــل الغزل وجلب السلندرات<br>ـ وكسوة الكرد والامشاط ،وابر الايقاف ومواسير اللحمة والنير والمواكيك والمخاريط والبوبيـن | ٥ | لكل ورشة الجمهورية العراقية الجمهورية العربية السورية |

المصدر : مركز التنمية الصناعيـة لدول العربية ، **مذكرة بشان انشـاءشركات صناعيـــة عربية مشتركـــة ومتابعة تنفيذ قـــرارات وتوصيات المؤتمر الثاني للتنمية الصناعيـــة** ،غير منشورة ، القاهرة ١٩٧٢ ٠

ولا شك ان هـــذه الدراسات تمثـــل خطوة فعالة نحو تحقيق التعاون الصناعي بيـن البلاد العربية ويجب ان توضح هذه الدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفـة · وان تأخـــذ في الحسبان الربط بين جوانب الاقتصاديـــات العربية المختلفة · والخطوة التالية هي كيفية تبني هذه المشاريع المختلفة في خطط الدول العربيـــة حتى تكتمل جوانب التنسيق الصناعي · وهذا ما نحاول تفصيله في البنود التالية ·

**ثالثا ـ امكانيات التنسيق :**

لا يعني التنسيق ان تنفـــرد كـــل دولـــة بصناعة معينة او صناعات دون غيرها من الدول الاعضاء · ولكنه يعني استخدام الموارد المتاحة أمثل استعمال · وهذا يقتضي القضاء علـــى التضارب الذي قد يحدث نتيجة لصياغة كل دولة لخطتها الصناعية في عزلة عن الآخرين · فيجب تنسيق استخدام المواد الخام بحيث لا تقوم قرارات الدول الاعضاء على افتراضات متعارضة · مثال ذلك افتراض حصول احداها على مادة خـــام ( الحديد الخردة مثلا ) من دولة اخرى في ذات الوقت الذي تعتزم فيه هذه الاخيرة تصنيع هذه المادة (٨) · كذلك يلزم التنسيق في مجال التسويق بحيث لا تفترض احداها ان سوق الاخرى متاحة لها في الوقت الذي تعتزم فيه تحقيق اكتفائهـــا الذاتي ·

ويتطلب تنسيق الخطط الصناعيـــة بيـــن البلاد العربية تحديد واضح للانشطة الصناعيـة المختلفة · ونستطيع لهذا الغرض تقسيم الصناعات الى المجموعات التالية :

**أ ـ انشطة محلية :** وهي الصناعات التي تقوم بسد احتياجات السوق المحلية في كل دولة · وتتميز هذه الصناعات اما بعدم وجود وفورات ملموسة للحجم الكبير او وفورات خارجيـــة للاقتصاد القومي ، واما ان تكون تكاليف النقل باهظـــة بالنسبة لقيمة المنتجات واما بسرعة قابلية السلع المنتجة للتلف · ومن امثلة ذلك عدد كبير مـــن الصناعات الغذائية ·

**ب ـ انشطة مشتركة :** وهي الصناعات التي تتمتع بمـــزايا الانتاج الكبيـــر ولكن توجـد اسباب لقيامها في اكثر من دولة · ومن امثلة هذه الاسباب توافر المواد الخام (كالبترول مثلا) او الايدي العاملة او رؤوس الامـــوال · او ان تحقيق العدالة في توزيـــع الصناعات يقتضي اقامتها في اكثر من دولة عربية · او من ناحيـة اخرى يمكن استغلال علاقـــات التكامل الرأسي والافقي بحيث يكون هناك اعتماد متبـــادل بين الصناعات العربية · ومن امثلـة هـــذا النشاط الصناعات البتروكيماويـــة وصناعة الغـــزل والنسيج ·

**ج ـ انشطة اقليمية :** وهي تلك التي تقوم في قطر واحد وتعتمد بقية الاقطار على انتاجهـــا · وهذا لا يمنع ـ بل من المحبذ ـ ان تعتمد هـــذه الصناعات على مصادر مواد خام من دولة اخرى، او رأسمال دولة ثالثة وهكذا ·

والنشاطان الاخيران هما اللذان يخضعـــان لامكانية التنسيق والحاجة للاسراع فيه (٩) ·

ومزايا التنسيق انـــه يؤدي الى تنميـــة اقتصاديات البلدان العربية بمعدل اسرع وتحقيق كل منها لكفاءة استغلال مواردها وذلك نتيجـــة للاستفادة من الآثار المعروفة وهي حجم السوق ومزايا الانتاج الكبير ، وتشجيع المنافسة والقدرة

---

(٨) لبعض التفاصيل راجع United Nations, **Plan Harmonization and Intercountry Cooperation for Industrial and Agricultural Development**, p. 86.

(٩) يقسم د· فوزي رياض النشاطات الصناعيـــة موضع التعاون **الاقليمي الى الفئات التالية :**

١ ـ صناعات سهلة النقل ويمكن اقامتها في أيمكان والتي تنقسم بدورها الى :

أ ـ صناعات تتطلب سوقا محلية محددة ·

ب ـ صناعات لا تتقيد بسوق محددة ·

٢ ـ صناعات لا يمكن نقلها اطلاقا ·

٣ ـ صناعات تتطلب مواقع معينة مثل صناعـــة السفن ·

ويرى ان مجال التنسيق هو في ب من النوع الاول· « دراسة مبدئية في اعداد برنامج تنسيق التنميـــة الصناعية بين دول الوحدة الاقتصادية العربيـــة ،معهد التخطيط ، مذكرة رقم ٨٠٦ ، ١٩٦٧ · ونحن لا نتفق معه في جدوى هذا التقسيم لما يكتنفه من نقائص منهجية ·

على المساومة مع الخـــارج · ويجب ان يتوصل التنسيق الى عدالة توزيع الصناعات بين الـدول العربيّة حتى يتحقق تقارب مستويات التقـــدم الاقتصادي والاجتماعي بهـــا · وهذا الهدف له مزايا كبيرة في الاجل الطويل · واذا تعـــذر وضع برنامج صناعي متسق نتيجة لعدم رضـــاء احد الاطراف به فلا بد من بيان الطريقـــة التي يعوض بها هذا الطرف حتى يكون مقبولا لديه ·

**رابعا ـ التخطيط الصناعي للبلاد العربية :**

من المعروف ان معظم الدول العربية ـ علـــى اختلاف نظمها الاقتصادية ـ تتبع منهج التخطيط بدرجة اوباخرىكأسلوبلادارة اقتصادهاالقومي· وبالرغم من ان معظم خطط الدول العربية ينص على اهمية التنسيق بين بعضها البعض(١٠) ، الا ان هذا لم يتم في الواقع بعد· والمقصود بالتخطيط الصناعي للبلاد العربية هو ان يكون هناك تصور عام ( اطار الخطة ) لما تكون عليه الصناعـــات في كل منها في اطار التكامل الاقتصادي · وهذا يتطلب تحديد الاهداف الواجب تحقيقها في قطاع الصناعة واولويات كل منها ، واخيرا الوسائـل التي تعمل على تحقيق هذه الاهداف ·

**١ ـ الاهداف :**

يمكـن تلخيص اهـــداف التخطيط الصناعي العربي فيما يلي (١١) :

(١) توسيع فرصالانتاج باستخدام الاحجام المثلى للمشروعات بما في ذلك معدلات استغـلال الطاقة الانتاجية ·

(٢) الاسراع بمعدل النمو الصناعي لزيادة فرص العمالة ودرجة استغلال الاقتصاد القومي·

(٣) حسن استغلال الموارد بما ينعكس عـلى رفع الكفاءةالانتاجية وخفض التكاليف ·

(٤) تعظيم القيمة المضافة المتولدة من قطـاع الصناعة لكل منالدول الاعضاء وذلك بقدر يفوق ما كانت ستحققه على انفراد ·

(٥) عدالة توزيـع المكـــاسب الناتجة عـــن التنسيق· وقد تقتضي العدالة هنا زيادة النصيب النسبي لمكاسبالدول الاقل تقدما (الاردن واليمن مثلا ) عن نظيرها للدول الاكثر تقدما · ولهـذا الهدف ـ بجانب المزايـــا الاجتماعية ـ مزايـا اقتصادية حيث انه يزيـد من احتمالات النمـــو المستقبلية نتيجة لتوسيـــع السوق وما تخلقـــه الصناعات الجديدة في المناطق الفقيرة نسبيا من وفورات خارجية ·

هذه هي أهم الاهـداف التي تحتويها خطـــة اقليمية للتنمية الصناعية · وليست البلـــدان العربية مستثناة من ذلك · ومن الواضح أنه قد يحدث تعارض بين هدفين (كالعدالة والكفاءة مثلا) اي ان تحقيق معدل النمو الامثل للجموع قـــد يتعارض مع تنمية القطاع الصناعي باليمن مثلا· ففي هذه الحالة يجب الاتفاق على شروط التبادل او ( الاوزان النسبية ) بين الاهـداف المختلفة· ويتطلب هذا الامر تحديد القيم الحرجـة لهـــذا الاوزان

والقيم الحرجة لاوزان الاهـــداف المختلفة عبارة عن تلك القيم التي تبين الاهمية النسبيـــة للاهداف المختلفة التي تفضل اختيار مجموعة من المشروعات بدلا من غيرها · ولايضاح ذلك نضرب المثال التالي · اذا كان هناك بديلان للمشروعـات الصناعية احدهما يحقق مكاسب صناعية عامـة بدرجة اكبر من الثاني ولكنه لا يحقـق عدالـــة التوزيع فكيف يمكن المفاضلة بينهما ؟ لكي يتـم ذلك يجب استنباط القيـــم التي يستعد عندهـــا المجموعقبول بعض الضرر بالنسبةلاحد الاعضاء في سبيل النفع العام والعكس ايضا · ولنفرض أن النفع المتحقق من البديلين كان علـى النحـو التالي :

---

(١٠) انظر ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، الخـــططالاقتصادية للبلاد العربية ، غير منشور ، القاهرة ١٩٧١ من الابحاث التي قدمت لوزراء التخطيطبالمجلس ·

(١١) راجع UNIDO, **Regional Cooperation in Industry,** Monographs on Industrial Development No. 18, New York 1969

**جدول رقم ٤**

**المكاسب المتوقعة من بديلين صناعيين**

| | النفع الصافي للبلدان العربية ع ١ | النفع الصافي للدول الاقل تقدما ع ٢ |
|---|---|---|
| البديل الاول (أ) | ٨ | ٤ |
| البديل الثاني (ب) | ٥ | ٧ |

ويتضح من الجدول السابق ان المجموعة الاولى من الصناعات تؤدي الى زيادة النفع الصافي للبلاد العربية مجتمعة بمقدار ٨ مليون دينار في حين ان مكاسبها تقدر بحوالي ٤ مليون دينار للدول الاقل تقدما · اما المجموعة الثانية فان نفعها الصافي للمجموعة ٥ مليون دينار في ذات الوقت الذي تستفيد منه الدول الاقل تقدما مقرونا بتعويض البلاد الاقل تقدما بوسائل مالية بدلا من الوسائل التخصيصية ·

اما في الشكل رقم ١ ـ ب فنجد ان المجموعة المفضلة هي ب ، اي البديل الثاني · ومعنى هذا ان متخذي القرارات وضعو وزنا كبيرا لعدالة التوزيع ادى الى اختيار هذا البديل· اما في الشكل (جـ) فنجد ان المستقيم أب ينطبق

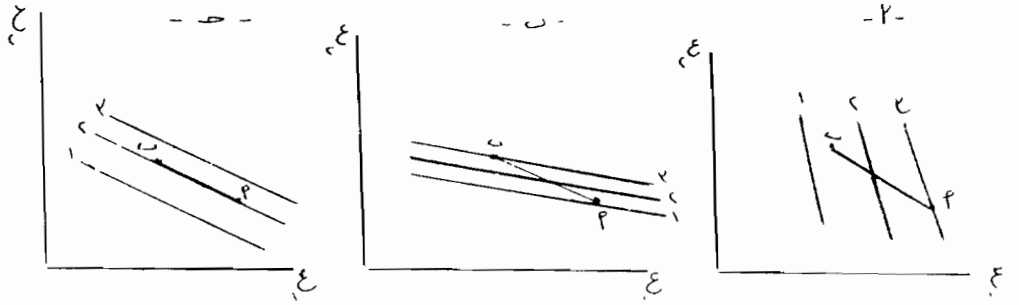


**شكل رقم ١ : المفاضلة بين بديلين**

بمقدار ٧ مليون دينار · والسؤال الان هو كيف يمكن المفاضلة بين هاتين المجموعتين من المشاريع الصناعية ؟

لكي يتم حسم هذا الامر لا بد من معرفة منحنيات تفضيل السلطة السياسية المشتركة للدول العربية بالنسبة لهذين الهدفين · ويمكن تمثيل ذلك بالشكل البياني التالي :

تمثل المنحنيات رقم ٣،٢،١ في الاشكال السابقة منحنيات النفع المتساوي على المستوى العربي من المقادير المختلفة من الاهداف ع١ ، ع٢ · اما الخط المستقيم ا ب فيمثل حدود النفع الممكنة من البديلين أ ، ب · ومن الواضح ان المجموعة ا تكون مفضلة في الشكل رقم (١ ـ ا) · ومعنى هذا ان الوزن النسبي المخصص لهدف عدالة التوزيع ، ع٢ ، ( والذي يتمثل في الشكل بميل المنحنيات ١ ، ٢ ، ٣ ) لا يمكن البديل الثاني ، ب من الفوز في عملية الاختيار نتيجة لان المكاسب المجتمعة تفوق الخسارة الناجمة عن عدم العدالة في التوزيع · وفي هذه الحالة يكون القرار على احد منحنيات النفع المتساوي وهذا يدل على تساوي البديلين ويمكن اختيار ايهما او اجزاء من كل منهما ·

وتعتمد النتيجة النهائية للاختبار على الاوزان الموضوعة لكل هدف · وغالبا ما نجهل قيمة هذه الاوزان والمراد تحديدها · ولكي يتم ذلك فاننا نرغب في

تعظيم ع١ + و ع٢

بشرط ان

ع١ = ٨ جـ + ٤ ( ١ ـ جـ )

ع٢ = ٥ جـ + ٧ ( ١ ـ جـ )

صفر ≤ جـ ≤ ١

حيث و = الوزن المرجح لهدف عدالة التوزيع والمراد تحديد قيمته الحرجة ·

جـ = نسبة الموارد الاستثمارية التي تخصص لاي من المجموعتين من اجمالي الاستثمارات المخصصة لهما ·

ويتم استخلاص قيمة و بالطريقة التالية :

ع١ + و ع٢ = ٨جـ + ٤ (١ ـ جـ) + و

٥ جـ ( ٧ ( ١ ـ جـ ) )

وبفك الاقواس والاختصار نجد ان

ع١ + و ع ٢ = ( ٤ ـ ٢ و ) جـ + ٤ + ٧و

ومن هذه المعادلة الاخيرة يتبين ان ع١ + وع٢ ( اي ان النفع الاقتصادي العام للبلاد العربية من الهدفين ـ الكفاءة والعدالة ) يبلـــغ اقصاه اذا كانت و < ٤/٣ عندما تكون جـ مساوية للصفر . او اذا كانت و > ٢عندما تكون جـ = ١ . وهذا يعني ان قيمة التحويـــل ـ او القيمة الحرجـة تساوي ٢ ٠

ومعنـــى هذا انـــه اذا ارادت السلطـــة التخطيطية الصناعية للبـــلاد العربية تنفيـــذ المشروعات التي تفيد الدول الاقل تقدما بدرجـة اكبر فيجب عليها ان تجعل الوزن النسبي لاعادة التوزيع ، و ،اكبر من ٢٠ اما اذا ارادت أن تنفذ المشاريع التي تفيد الاقليم ككل لاقصى درجة فيجب ان تقل قيمة«و»عن٢٠ ويدل الوزن النسبي ٢ على ان السلطة التخطيطية تقدر ان مليون‌دينار مكاسب للدول الاقل تقدما يعادل خسارة مليوني دينـــار من المكاسب الاقليمية ٠ فاذا كانت خسارة الاقليم اكثر من ضعفي مكسب الدول الفقيرة نسبيا فانه يفضل المكاسب الاقليمية ٠ اما اذا كانت الخسارة اقل من ذلك فيفضل البديل الصناعي الذي يفيـد الدول الاقل تقدما ٠

وليس مـــن الضروري ان تكـــون الاوزان النسبية واحدة بالنسبة لمختلف اوجـــه النشاط الصناعي ٠ فيمكن تغييرها حتى نصل الى صورة متوازنة للتوزيع الاقليمي للصناعات ٠ ويمكـن بذات الطريقة الحصول على الاوزان النسبية لبقية الاهداف الموضوعة ٠

### ب ـ الوسائل

لكـــي تتحقق اهـــداف الخطـــة الصناعية الموضوعة يجب اتباع الوسائل والاجـــراءات الكفيلة بذلك ٠ وتوجـد عـــدة اساليب لـــذلك منها :

#### أ ـ المركب الصناعي Industrial Complex

اي ان نقوم ببيان التركيبة المثلى للمشاريع في مختلف الصناعات التي تتمتع بأكثر درجة ممكنة من التكامل الفني والاقتصادي وهذه التركيبـــة المثلى تؤدي الى تعظيم الاهداف المختارة مـــع محاولة تجنب الاختناقات التي قـــد تنشأ نتيجة لدراسة المشاريع المفردة بانعزال عما قد تحتاج اليه من رأسمال‌اجتماعي او مشاريع اخـــرى مساعدة ٠

#### ب ـ المضاعف الاقليمي Regional Multiplier

وهو اداة تستخدم لتقدير اثر صناعة جديـــدة على الاقليم بحيث نختار الصناعات التي تحـدث اكبر قدر من الاثار النافعة على الدول مجتمعة ٠

#### جـ ـ البرمجة الخطية Programming

اي انه بعد حصر المشاريع الصناعية المختلفة والاتفاق على الاوزان النسبية يوضع نموذج برمجة يهدف الى اختيار الصناعات التي تعظم المنافـع الكلية مع بيان التوطن الاقليمي لهـــا ٠ وهـــذا يتطلب تحليل المعاملات الفنيـة ـ اي جـــداول المدخلات والمخرجات ـ الاقليمية ٠

ويستلزم اداء هذا العمل حصـر الطاقـــات والموارد الانتاجية المتاحة في البلدان العربية ٠ وكذلك فان انجاح التنسيق في مجـــال الصناعة يستلزم التنسيق في مجالات التمويل والسياسات الضريبية والتنظيمية حتى تتحقق تنمية صناعية متوازنة وفعالة ٠ وسنفصل فيما يلي بعض الاوجه التي تبين امكانيات التنسيق ووسائل تحقيقه ٠

## خامسا : اوجه التنسيق

كمـــا سبق وذكرنـــا فـــان التنسيق يؤدي الى خفض تكلفة تصنيع البلاد العربية كمـــا انه عن طريق تضافر الجهود يمكن الدول من القيام بمهمات تعتمد فيهـــا على الخبرة الاجنبية ٠ ونستعرض فيما يلي بعض اوجه التنسيق والتي تعتبر لازمة لوضع خطة صناعية متكاملـــة فـــي البلاد العربية ٠

### أ ـ تقويم المشروعات

يعتبر تقويـم المشروعات من اهـــم العناصر التي تزيد من احتمالات نجاح المشاريع الصناعية بعد اقامتها ٠ وتعتمد معظم البلاد العربية ـ ان لم يكن جميعها ـ على البيوت الاستشارية‌الاجنبية وتتنوع‌الاعمال التي تقوم بها الهيئات الاستشارية ويمكن تقسيمها الى الخطـــوات التالية بحسب تتابعها الزمني ( ١٤ ) :

(١٤) انظر J. Roberts, «Engineering Consultancy, Industrialization and Development», in C. Cooper, ed. **Science, Technology & Development,** London, 1973

( ١ ) تحضير الدراسات الاولية التي تسبق مرحلة الامكانية ثم دراسة جدوى المشروع وبيان احوال السوق وعرض مستلزمات الانتاج · وتحدد هذه الدراسات ما اذا كان المشروع ممكنا بصورة مبدئية ام لا في ضوء الفن الانتاجي المعروف والتكاليف المتوقعة ·

( ٣ ) اعداد تقرير تفصيلي يبين تصميم المشروع والمعدات الملائمة مع تقدير التكاليف بدقة اكبر وذلك في حالة وجود اساليب متعددة للانتاج ·

( ٣ ) تقديم الخدمات الهندسية للمشروع في حالة اتخاذ قرار بتنفيذه ·

( ٤ ) الحصول على ترخيص باستخدام الطريقة الانتاجية التي ستتبع نظرا لملكيتها الى شركة او هيئة اجنبية في اغلب الاحيان ·

( ٥ ) تحديد المعدات ومواصفاتها وتصميم المباني والاعمال المدنية واللازمة لانشاء المشروع كنهاية للمرحلة الهندسية ·

( ٦ ) اجراء المناقصات وعادة ما يقوم الاستشاريون بفحص العطاءات وترشيح الموردين والمقاولين الملائمين ·

( ٧ ) فحص المواد الموردة والاشراف على العمل في الموقع في حالة مسؤولية الاستشاريين عن نوعية الانشاءات ·

( ٨ ) تشغيل المشروع في المراحل الاولى الى حين تدريب الايدي العاملة اللازمة في حالة ندرة الخبرة الادارية

ويلاحظ ان كثيرا من هؤلاء الاستشاريين متحيزون · ومن ناحية اخرى فانهم قد يهملون بعض الجوانب الاقليمية التي تؤثر تاثيرا حيويا على كفاءة المشروع ومدى الرغبة المتوقعة منه وذلك نتيجة لعدم الالمام بالظروف المحلية · ولذلك فانه من المفيد ان تتضافر الجهود العربية لاقامة هيئة استشارية على درجة عالية من الكفاءة تقوم بعملية التعرف على المشاريع الصناعية الجديدة وتقويتها · وتستطيع ان تساهم الهيئات التي اكتسبت خبرة في هذا المجال مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ـ في اقامة بيت خبرة عربي له صفة مستقلة ·

### ب ـ الايدي العاملة والتدريب

لقد اصبح من المسلم به ان العنصر البشري هو العامل الرئيسي المحدد لمعدل النمو الاقتصادي ولا شك ان نجاح عملية التصنيع يتطلب ايدي عاملة ماهرة معتادة على النظام الصناعي · وتختلف البلدان العربية في مدى ندرة هذا العنصر · ولكنها تعاني بصفة عامة من وجود عجز فيها · والجدول التالي يوضح الوضع بالنسبة للجزائر ·

## جدول رقم ٥

### ميزان الايدي العاملة بالجزائر

| درجة الكفاءة | المطلب | العرض | | العجز |
|---|---|---|---|---|
| | | العـــدد | | ٪ |
| المؤهـلات العليا ( علمية وفنية ) | ١٧٢٠٠ | ٩٦١٠ | ٥٩٠ | ٤٤ر٢ |
| منهـــا | | | | |
| المعادن والصناعات الاولية | ٥٠٠ | ٤٦٠ | ٤٠ | ٨ر٠ |
| المباني والاعمال العامة | ٥٠٠ | ٤٥٠ | ٥٠ | ١٠ر٠ |
| النقـــل | ٢٨٠ | ٣١٠ | (ـ) ٣٠ | (ـ) ١٠ر٨ |
| الصناعات الاخرى | ٢٤٠٠ | ١٩٥٠ | ٤٥٠ | ١٨ر٨ |
| الفنيـــن | ٣٩٧٠٠ | ٢٧١٣٠ | ١٢٥٧٠ | ٣١ر٧ |

المصدر : مركز التنمية الصناعية ، **ملخص الخطط الصناعية في ست دول عربية** ، سبقت الاشارة اليه ٠

يتبين من الجدول السابق ان نسبة العجز في الايدي العاملة المدربة والادارة قد يصل الى ٤٥٪ من اجمالي احتياجات الطلب · وتحتاج برامج التدريب والتأهيل الى موارد مالية كبيرة ويجب ان تكون موجهة الى غايات محددة · لذلك يحسن تنسيق برامج التدريب بين البلاد العربية بحيث تتيح الكم والكيف المطلوب من العمالة للقطاع الصناعي الاقليمي · وقد يستلزم هذا ايضا ان تنسق البلاد العربية فيما بينها حركة الايدي العاملة حتى يتوافر للبرنامج الصناعي المشترك مستلزماته من العمالة دون اختناق او فائض ·

## جـ ـ الابحاث

تعتبر الابحاث المختلفة التي تقوم بها الوحدات الصناعية عنصرا ديناميكيا في تقدمها من ناحية خفض النفقات عن طريق ايجاد مستلزمات انتاج ارخص او وسائل انتاجية اكثر كفاءة · او من ناحية زيادة الايرادات بخلق انواع جديدة من المنتجات سواء للسوق المحلية او للتصدير · وحتى تستطيع الصناعات العربية مواجهة المنافسة في اسواقها الداخلية ، او زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية يجب ان يتوافر لها وحدات ابحاث قوية · واذا لم تنسق الجهود في هذا الميدان ، فان هذا سيؤدي اما الى انعدام مهمة الابحاث في المشاريع العربية نتيجة لعدم توافر الامكانيات ، واما الى ان يكون لكل وحدة صغيرة تكرر ذات العمل الذي تقوم به الوحدات الاخرى لذلك فان التنسيق في مجال الابحاث يؤدي الى زيادة كفاءة اداء المشاريع الصناعية العربية ·

## د ـ التمويل

سبق ان ذكرنا ان الدول العربية تختلف فيما بينها اختلافا بينا في مجال التمويل · فالبعض به موارد للتمويل تفيض عن حاجته وتتكدس في اغلب الحالات في صورة ارصدة بالبنوك الاجنبية · وقد الحق ضرر كبير بهذه الارصدة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار والاسترليني وفي ذات الوقت تعاني بعض الدول العربية من عجز في مصادر التمويل اللازمة لعملية التصنيع · لذلك يصبح من الضروري تنسيق موارد التمويل لكي تتوافر رؤوس الاموال اللازمة للصناعة العربية · وقد تمت محاولات في هذا الصدد على رأسها تجربة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي يقوم بتمويل جانب رئيسي من النقد الاجنبي اللازم للمشاريع العربية · ويمثل اقامة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي خطوة في هذا الاتجاه ·

وبالاضافة الى ذلك يوجد العديد من البنوك العربية والاجنبية يجب جذبها نحو تمويل الصناعات في العالم العربي · وقد يكون من الافضل اقامة « بنك عربي للانماء الصناعي » ( ١٥ ) يقوم بتمويل المشاريع الصناعية العربية المشتركة على اساس تجاري · ويجب الا يقتصر دور هذا البنك على تدبير الموارد التمويلية بل يجب ان يكون له دور فعال في اختيار المشاريع الناجحة التي تسهل التكامل الاقتصادي العربي ، ويعمل على توطينها في انسب الاماكن بما لديه من وسائل فعالة في هذا الصدد ·

## هـ ـ التسويق

تنتج بعض الدول العربية ذات السلعة وتقوم بتسويقها في الاسواق الخارجية دون تنسيق بين سياستها المختلفة مما يعرضها جميعا للخسارة · لذلك اذا تم تنسيق الجهود العربية ـ عن طريق اقامة هيئة عربية او لجان استشارية مشتركة لهذا الغرض ـ فان هذا سيحقق لها وفورات في البيع وانخفاض في تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة ·

## و ـ التقدم التكنولوجي

يتوقف مدى كفاءة الصناعات الحديثة على ما تحققه الدولة من تقدم في العلوم يستخدم لصالح المجتمع وحل مشاكله · ولا شك في ان مستوى العلم والفن التكنولوجي المتاح للدول العربية متأخر جدا اذا ما قورن بنظيره في الدول الصناعية المتقدمة · ولا يمكن حل هذه المشكلة في نقل المعرفة الفنية المتاحة او حتى تطويرها بما

---

(١٥) لاقتراحات بديلة نحو تنسيق التعاون العربي في مجال البنوك الصناعية انظر التقرير الذي وضعه الدكتوران زكريا نصر ومحمد وفيق الخجا ، بنوك التنمية الصناعية العربية ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٢ ـ ١٠٤ ·

يتلاءم مع احتياجات العالم العربي · ولكن المشكلة الحقيقية هي في كيفية اكتساب هذه الخبرة الفنية بطريقة اصيلة تمكن البلاد العربية من النمو الذاتي مع مرور الزمن بحيث تصبح خلاقة وتغذي نفسها بنفسها ·

ومن المعروف ان للعلم وظيفة اجتماعية وهي انه يؤثر في علاقات الانتاج عن طريق الوسائل التقنية الحديثة ( ١٦ ) · كما ان الحاجات الاجتماعية تؤثر في اتجاه النشاط العلمي ، ونجد ان الدول المتقدمة صناعيا تخصص نسبة ملموسة من دخلها القومي لاغراض البحث والتنمية فيخصص الاتحاد السوفيتي مثلا نسبة ٢،٢٪ من دخله القومي لهذا الغرض ، والصين ١،٥٪ · اما الدول النامية الاخرى فتنخفض هذه النسبة عن ذلك كثيرا · وتبلغ في اميركا اللاتينية ٠،٢ ٪ ( ١٧ )· وتتلخص المشاكل التي تعوق تقدم العلوم في تطوير الانتاج في الدول النامية في :

( ١ ) مشاكل حضارية والتي تتمثل في مقاومة المنتجين التقليديين للاخذ بالوسائل الحديثة ·

( ٢ ) مشاكل مرتبطة بنظام الانتاج

( ٣ ) مشاكل تنظيمية

لذلك اذا تضافرت الجهود العربية ونسقت تستطيع خلق « مراكز للبحوث والتنمية » تمكنها من اختصار الفترة اللازمة لدخول ميدان التكنولوجيا الحديثة · ومن القرارات الحكيمة التي اتخذت في مؤتمر التنمية الصناعية الثاني قرار استعادة الخبرات العربية المقيمة في الخارج للاستفادة منها في هذا الصدد · وحتى يتم ذلك يجب خلق الجو الملائم لها دون تعقيدات روتينية او بيروقراطية او غيرها ( ١٨ ) ·

## سادسا : خاتمة

يتضح مما سبق ان هناك امكانيات كبيرة للتنسيق الصناعي بين البلدان العربية وتتنوع الوسائل التي تحقق هذا التنسيق · ومن امثلة الاجهزة التي اقترحناها للقيام بهذه العملية الى جانب المؤسسات القائمة ـ تكوين بيت خبرة لتقويم المشاريع الصناعية ، اقامة مراكز تدريب ، بنك صناعي عربي لتمويل المشاريع الصناعية والعربية والمساهمة فيتوطينها في الاماكن المثلى، واقامة لجان استشارية للتسويق الموحد ، ومركز او مراكز للبحوث والتنمية · وقد حان الوقت للدراسة التفصيلية المحددة لهذه المؤسسات ، ودراسة الاوجه الفنية للصناعات المختلفة والاحجام المثلى للمشاريع ، وكذلك بيان مقدار التعويضات التي تلزم لبعض الدول العربية الاقل تقدما ـ اذا لزم الامر ـ وكيفية تمويلها حتى تتخذ الخطوات الفعالة نحو تحقيق التكامل الصناعي بين البلدان العربية · وقبل كل هذا لا بد من توافر حسن النية والعزم الاكيد على تحقيق هذا الهدف ·

---

(١٦) راجع C. Cooper, ed., **op. Cit.**, Ch. I.

(١٧) A. Herrera, «Social Determinants of Science Policy in Latin America,» in Cooper, ed., **Ibid.**

(١٨) من امثلة الخطوات التنفيذية لهذا القرار تقديم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منحة للسودان لتمويل الدراسات الخاصة بوضع خطة لقطاع النقل وتطويره · وقد عهد الصندوق مهمة القيام بالدراسات المذكورة الى جمعية تنمية الموارد العربية التي اسستها مجموعة من الفنيين العرب العاملين حاليا بالمهجر · الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير السنوي الحادي عشر ١٩٧٢/١٩٧٣ ، الكويت ١٩٧٣ ، ص ١١ ـ ١٢ ·